الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
21 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ديالو ..... (السنغال)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

بيان الرئيس

تنظيم الأعمال

مناقشة بشأن أساليب العمل

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-09340 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

انتخاب أعضاء المكتب

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن المرشحين التالين قد حظوا بالتأييد ليكونوا نوابا للرئيس: السيد دانابالا (سري لانكا)، مؤيَّدا من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ والسيدة ريبيديا (رومانيا)، مؤيدة من مجموعة دول أوروبا الشرقية؛ والسيدة براون (جامايكا)، مؤيدة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما فيما يتعلق بمنصب المقرر، فقد حظي ترشيح السيدة هاي (نيوزيلندا) بتأييد مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

٢ - انتخب السيد وارونا (سري لانكا) والسيدة ريبيديا (رومانيا) والسيدة براون (جامايكا) نوابا للرئيس وانتخبت السيدة هاي مقررة بالتزكية.

بيان الرئيس

٣ - الرئيس: أبلغ اللجنة بالكيفية التي سيجري بها تقسيم المسؤولية عن مختلف بنود جدول الأعمال بين أعضاء المكتب.

٤ - وقال إنه جرى تخصيص الوقت لستّ فعاليات جانبية تتصل ببنود جدول أعمال اللجنة؛ ومن بين تلك الفعاليات، جلسة إحاطة مشتركة بشأن تنفيذ أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، كانت قد طلبتها الجمعية العامة بصورة محددة في قرارها ٢١٢/٦٧. ومن ضمن الفعاليات المقترحة الأخرى محاضرةٌ رئيسية يلقيها البروفيسور تشيتي، أستاذ بلومبرغ الاقتصاد بجامعة هارفارد؛ وجلسةٌ مشتركة بين اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشروع لينك المتعلق بعدم المساواة والنمو والتوقعات الاقتصادية العالمية؛ وفعاليةٌ بشأن تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف ومعالجة مواطن ضعفها في سياق التنمية المستدامة؛ وجلستان مشتركتان بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية، إحداهما عن التصدي لتحديات التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والأخرى عن ''مستقبل العمالة''. وستُوفر خدمات الترجمة الشفوية لهذه الفعاليات ''حسب توافرها''.

٥ - ومضى قائلا إن الجلسات ستبدأ في تمام الساعة ١٠:٠٠ والساعة ١٥:٠٠. وإذا كانت قائمة المتكلمين تتضمن عددا قليلا من المتكلمين أو لا تتضمن أي متكلم في أي جلسة من الجلسات، فسينبغي عندئذ الاستفادة من الوقت المتاح ومن خدمات المؤتمرات إما لإجراء مفاوضات أو لعقد جلسات جماعات الاهتمامات الخاصة. ونظرا إلى ضيق الوقت المتاح، يتعين أن تعمل اللجنة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

٦ - وتابع قائلا إن التسجيل مفتوحٌ في قائمة المتكلمين في المناقشة العامة وجميع البنود المدرجة في برنامج العمل. والمطلوب من الوفود أن تبادر بتسجيل أسمائها في أقرب وقت ممكن لتمكين اللجنة من تخطيط عملها بكفاءة. وفي حالة عدم حضور أحد الوفود عندما يحين دوره، فسيُنقل اسمه إلى نهاية القائمة، ما لم يكن قد اتخذ ترتيبات مسبقة لتغيير ترتيبه في القائمة مع وفد آخر.

٧ - وأشار إلى أن الجمعية العامة قررت الإبقاء على الحدود الزمنية الحالية البالغة ٧ دقائق لفرادى الدول الأعضاء و ١٠ دقائق للوفود التي تتكلم باسم مجموعة من الدول خلال المناقشة العامة (٥ دقائق في الحالة الأولى و ٧ دقائق في الحالة الثانية خلال المناقشات المتعلقة بفرادى بنود جدول الأعمال)، فقال إنه ينبغي للمتكلمين إعداد بياناتهم وفقا لذلك. ووجه الانتباه إلى القرار ٣١٣/٥٩، الذي يدعو الدول الأعضاء الملتزمة ببيانات سبق أن أدلت بها رئاسة مجموعة من الدول الأعضاء إلى أن تركّز في التدخلات الإضافية التي تقوم بها بصفتها الوطنية على النقاط

لم يتم تناولها فعلا في بيانات المجموعة المعنية، مع مراعاة حق كل دولة عضو في التعبير عن موقفها الوطني. وأضاف قائلا إن المتكلمين ينبغي أن يقتصروا على النقاط البارزة في بياناتهم وأن يقدموا نسخا من النصوص الكاملة بغرض نشرها على بوابة PaperSmart. وينبغي أن تقتصر بيانات الأمانة العامة على ١٠ دقائق وينبغي لممثلي جميع الوكالات والصناديق والبرامج أن يركزوا على القضايا المختارة موضع اهتمامهم، وأن يقدموا نسخا من بياناتهم لإتاحة عرضها في بوابة PaperSmart. وستنشر الأمانة العامة قائمة المتكلمين عن كل بند على بوابة Quickplace قبل تاريخ النظر فيه بيوم.

تنظيم الأعمال

٨ - الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى تنظيم الأعمال على النحو الوارد في الوثيقة A/C.2/68/L.1، وذَكّر الوفود ببعض المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجمعية العامة في مقررها ٦٥/٥٣٠. وقال إنه لما كانت اللجنة ستجري مفاوضات بشأن مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال وتعتمدها طوال فترة الدورة، فينبغي للوفود أن تبذل قصارى جهدها لتيسير اعتماد مقترحات المشاريع قبل حلول المواعيد النهائية المُوصَى بها. ومضى قائلا إن المكتب سيحدد العديد من المواعيد النهائية الإلزامية لتقديم مشاريع القرارات؛ ولن تُقبل مشاريع القرارات التي تقدَّم بعد المواعيد المحدَّدة. واستدرك قائلا إن طلبات التمديد التي تقدم قبل انقضاء الموعد النهائي سيُنظر فيها على أساس كل حالة على حدة. ووفقا لما ورد في المبادئ التوجيهية لتقديم مشاريع القرارات، تطلب الأمانة العامة ٤٨ ساعة لإعداد الوثائق وإصدارها بجميع اللغات قبل الموعد المقرر للنظر في مشاريع المقترحات هذه. وما لم تُحترم طرائق العمل هذه، فقد تعود اللجنة إلى ممارساتها السابقة التي كانت موضع انتقاد شديد.

٩ - وتابع قائلا إنه عملا بمقرر الجمعية العامة ٦٥/٥٣٠، ينبغي أن تكون مشاريع القرارات أكثر إيجازا وعملية، وأن يقلَّل عدد فقرات الديباجة إلى أدنى حد ممكن، وأن تتاح إشارات مرجعية إلى مصادر الصيغ المستخدمة.

١٠ - وقال إنه يود تذكير اللجنة بعدد من توصيات مكتب الجمعية العامة، التي تذهب إلى أن القرارات التي تطلب مناقشة أي بند من بنود جدول الأعمال في دورة تالية ينبغي ألا تدعو إلى إدراج بند مستقل أو جديد، وإلى أنه من الضروري بذل الجهود لخفض عدد القرارات المقدمة إلى الجمعية العامة لاعتمادها. وينبغي ألا تُطلب تقارير الأمين العام إلا عندما تكون لا غنى عنها لتنفيذ القرارات، وينبغي أن تدعو القرارات إلى إعداد تقارير مدمجة بدرجة أكبر. واختتم هذه النقطة قائلا إن تعزيز التنسيق في تحديد مواعيد الجلسات رفيعة المستوى والمناقشات المواضيعية ضروريٌّ للتوصل إلى عقد هذه الفعاليات على النحو الأمثل من حيث عددها وتوقيتها.

١١ - وتابع قائلا إن المشاورات ''غير الرسمية'' الجانبية ستُعقد في وقت مبكر من الدورة، ولذلك فلا بد من الانتهاء من تعيين الميسّرين وتقديم مشاريع المقترحات في الموعد المحدد، وينبغي أيضا تقديم مشاريع القرارات قبل حلول الموعد النهائي.

١٢ - واستطرد قائلا إن التاريخ المستهدف لإنهاء أعمال اللجنة هو ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي من ثم تقديم جميع مشاريع المقترحات التي تترتب عليها آثار مالية إلى اللجنة الخامسة في موعد لا يتجاوز ١ كانون الأول/ديسمبر، ولن توصي اللجنة بموافقة الجمعية العامة على أي قرار ينطوي على نفقات ما لم يكن مشفوعا بتقدير للنفقات يعدّه الأمين العام. وبوجه عام، من اللازم إتاحة مهلة أكبر من مهلة ٤٨ ساعة المطلوبة كحد أدنى قبل البتّ

في أي مقترح، لأن الأمين العام يحتاج إلى مهلة لاستعراض الآثار المالية المترتبة على هذه المقترحات وإعداد بيانها.

١٣ - الرئيس: ذَكّر الوفود بأن الجلسات الرسمية للجنة الثانية تُبث شبكيّا، وستكون متاحة عن طريق تلفزيون الأمم المتحدة على الموقع الشبكي.

١٤ - السيدة دي لورينتيس (أمينة اللجنة): أحاطت اللجنة علما ببعض التغييرات في تواريخ برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/C.2/68/L.1.

١٥ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تنظيم الأعمال الوارد في الوثيقة A/C.2/68/L.1، بصيغته المنقحة شفويا.

١٦ - وقد تقرر ذلك.

١٧ - الرئيس: وجه الانتباه إلى الوثيقة A/C.2/68/L.1/Add.1، التي تتضمن معلومات عن حالة الوثائق.

١٨ - السيدة دي لورينتيس (أمينة اللجنة): قالت إنه، على غرار السنوات السابقة، ستكون بوابة ”QuickPlace“ تحت تصرف اللجنة، وهي موقع عمل مشترك مُؤَمّن على شبكة الإنترنت. وأضافت أن العمل جار من أجل تعميم تعليمات مفصّلة عن استخدام هذه الأداة، مشفوعة بنموذج للتسجيل فيها.

مناقشة بشأن أساليب العمل

١٩ - الرئيس: ألمح إلى أنه سيكون من المفيد للجنة، قبل شروعها في أعمالها الموضوعية، أن تناقش أساليب عملها الحالية وكيف يمكن تحسينها، تمشيا مع القرار ٢٩٧/٦٧. وقال إنه يعتزم تقديم إحاطة إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في العام المقبل. وأعرب عن ترحيبه بأفكار الوفود، ولا سيما بشأن بعض القضايا الرئيسية التي أبرزتها ورقة الأفكار التي تتناول تحسين أساليب العمل التي أعدها مكتب الدورة السابعة والستين.

٢٠ - وقال إن ورقة الأفكار تشدد على الحاجة إلى صياغة القرارات وفقا للتوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء و ١٢٦/٥٨ و ٢٨٦/٦٠؛ ومراعاة المواعيد النهائية لتقديم مشاريع القرارات؛ وطلب تمديد الموعد النهائي للتقديم قبل حلوله، عند الاقتضاء؛ وإبلاغ المكتب قبل الموعد المحدد بوقت كاف بالعزم على تقديم مشاريع قرارات جديدة؛ وخفض عدد فقرات الديباجة في مشاريع القرارات إلى الحد الأدنى، مع إبراز الصيغ الجديدة في القرارات المتكررة بالخط الداكن، والإشارة بوضوح إلى مصادر الصيغ المستخدمة؛ واستخدام نمط موحّد عند الإشارة إلى وثائق الأمم المتحدة أو اتفاقياتها أو غيرها من الوثائق. ومن بين القضايا الأخرى إعادة تنظيم بنود جدول الأعمال، وخاصة بعد المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة؛ وبذل جهود لدمج القرارات المتكررة المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة المتشابهة أو المتطابقة في المحتوى؛ والنظر مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات في بعض القرارات السنوية المتعلقة ببنود جدول الأعمال ذات الصلة.

٢١ - وتطرق في ختام حديثه إلى عملية التفاوض، فقال إنه ينبغي للميسّرين أن يحاولوا كفالة درجة من الاتساق في نهجهم. فالقراءة الأولى ينبغي أن تُستخدم لعرض مشروع القرار، وبعد ذلك يُحدد موعد نهائي معقول لإتاحة إدراج تعديلات الوفود الأخرى في نص تجميعي؛ وينبغي تكريس القراءات اللاحقة للاتفاق على النص الجديد بأسرع وقت ممكن؛ وأخيرا، ينبغي وضع إجراء عدم اعتراض يُحدد له موعد نهائي معقول لضمان إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء لتقييم النص النهائي.

٢٢ - السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أشار إلى المفاوضات التي أجريت مؤخرا بشأن الإعلان الذي سيُعتمد في الاجتماع الخاص المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فقال إنه يجب إتاحة وقت كاف للتفاوض بين حكومات الدول قبل اعتماد المقترحات. وينبغي أن يضطلع الميسرون بدور مهم في هذا الصدد. وأضاف قائلا إن وفد بلاده اضطر إلى عدم الالتزام بإجراء عدم الاعتراض في الاجتماع الخاص، نظرا إلى عدم توافر الوقت الكافي للمناقشة بين الدول الأعضاء بعد أن قدم الميسرون الوثائق ذات الصلة. وفي المستقبل، ينبغي أن يتعاون الميسرون والدول الأعضاء لكفالة عدم تكرار مثل هذه الحالات.

٢٣ - السيدة ديدو (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي أيسلندا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب وهما ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ إضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يرحّب بهذه الفرصة السانحة لتحسين أساليب عمل اللجنة.

٢٤ - ومضت قائلة إنه يمكن اتخاذ عدد من الخطوات لزيادة فعالية عمل اللجنة خلال الدورة الحالية. أولا، ينبغي أن يكفل المكتب التزام اللجنة بالقواعد القائمة ومتابعتها للتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة، وأن يشيع جوا من الاستعجال لكفالة الالتزام بالمواعيد النهائية وإعطاء الميسرين توجيهات واضحة بشأن ما ينبغي عمله إذا لم تجر المفاوضات في المواعيد المحددة. وعلى الرغم من أن الاجتماعات الخاصة تُسهم في مداولات اللجنة، فينبغي الحد من عددها. وثانيا، تمشيا مع التوصيات الصادرة عن المكتب، ينبغي أن تكون القرارات أكثر إيجازا وأن تتضمن مقترحات أكثر تركيزا. وثالثا، ينبغي تنفيذ الولايات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن ترشيد جدول أعمال اللجنة. فقد توسّع جدول الأعمال في السنوات الأخيرة، ولكن ثمة حاجة إلى تحقيق الاتساق في سياسات عمل اللجنة، وهناك أيضا أسباب عملية تدعو إلى ترشيد جدول الأعمال. ورابعا، ينبغي مواصلة الممارسة المتبعة في الدورات السابقة، التي تشجع إضفاء طابع إجرائي على القرارات المتعلقة بالبنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة. واختتمت بيانها قائلة إنه ينبغي مواصلة العمل من أجل القضاء على التداخل بين عمل اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٥ - السيد رودريغيس هرنانديس (كوبا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به الوفد الفنزويلي عن الدور بالغ الأهمية المنوط بالميسرين. وقال إن وفد بلاده لا يوافق على اقتراحات النظر في بعض القرارات كل سنتين أو ثلاث سنوات، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى استبعاد مواضيع عظيمة الأهمية. فالقضايا الاقتصادية، ولا سيما قضية التنمية المستدامة، لها أهمية بالغة وملحّة. ولكل وفد الحق في تقديم أي نصوص أو مقترحات يراها ذات أهمية، بالتواتر والطول اللذين يراهما مناسبين. وتَطرّق إلى تداخل المناقشات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقال إنه من المهم للغاية أن تحافظ اللجنة الثانية على اختصاصها التاريخي فيما يتعلق بالتنمية.

٢٦ - السيد خليل (مصر): قال إن الهيكل الحالي لمجموعة التنمية المستدامة يعكس قضايا بيئية في الأساس، على الرغم من أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) تؤكد على التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وإيلاء القدر نفسه من الاهتمام لكل منها. وأضاف قائلا إن وفد بلاده يعكف حاليا على إعداد مذكرة مفاهيمية بشأن إعادة تشكيل المجموعة، وسيقدمها قريبا إلى مكتب اللجنة الثانية.

٢٧ - السيدة كفالسورين (النرويج): قالت إنه على الرغم من التقدم المُحرز في زيادة كفاءة اللجنة، فينبغي تخصيص بعض الوقت للتركيز على تحسين أساليب العمل، تمشيا مع القرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وأضافت أن ورقة الأفكار المتعلقة بتحسين أساليب عمل اللجنة الثانية، التي أعدها مكتب الدورة السابقة، تتضمن العديد من الاقتراحات التي يُمكن أن تحسّن أساليب العمل إلى حد كبير، مثل كفالة الالتزام بالمواعيد النهائية، والنظر في القرارات مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات، ودمج القرارات في المجموعة نفسها، وتجنب تداخل عمل اللجنة مع عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٨ - السيدة بالكيسو (الكاميرون): قالت إن الكاميرون ستعرب عن رأيها، خلال الدورة الحالية، بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي، وهي قضية ذات أهمية خاصة للجنة. وأضافت أن بلدها سيساهم أيضا في المناقشات المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، وتلك المتعلقة بالبند ٢٦ من جدول الأعمال المعنون ''نحو إقامة شراكات عالمية''.

٢٩ - السيد نيلام (أستراليا): قال إن أستراليا ترحب بالاقتراحات الواردة في ورقة الأفكار بشأن تحسين كفاءة اللجنة. وأعرب على وجه الخصوص عن تقدير وفد بلده للدعوة إلى الالتزام بالمواعيد النهائية والتقيّد بإجراء طلب تمديدها، إضافة إلى بعض التغييرات الطفيفة، كإبراز الصيغ الجديدة في القرارات، الأمر الذي من شأنه أن يحقق مكاسب في الكفاءة. ويمكن أن تفيد المبادئ التوجيهية الصادرة عن المكتب بشأن توحيد الصياغة في تيسير المفاوضات المتعلقة بالقرارات، وتفادي الازدواجية في العمل، ولا سيما مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك هدف يستحق السعي نحو تحقيقه. ومن شأن اتخاذ قرار لمتابعة تحسين أساليب العمل في إطار هذا البند من جدول الأعمال المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة أن يُحفّز على تنفيذ المقترحات التي تحظى بتوافق الآراء. فتحسين أساليب العمل مسؤولية تقع على عاتق اللجنة بكاملها. وأعرب عن ترحيب أستراليا بإجراء مناقشة في وقت لاحق من الدورة لمتابعة تلك القضية المهمة.

٣٠ - السيدة بيترسون (كندا): قالت إن وفد بلادها يقدر التركيز المبكر على أساليب العمل. وينبغي الالتزام بالمواعيد النهائية لتقديم القرارات من أجل تمكين اللجنة من اختتام أعمالها في الوقت المحدد وتوزيع عبء العمل بشكل أكثر توازنا خلال الدورة. وأضافت قائلة إن وفدها يرحب باقتراحات الاتحاد الأوروبي المفيدة بهذا الشأن. ويمكن أن تساعد القرارات الإجرائية، عند الاقتضاء، على تخفيف عبء العمل العام للجنة. ومن التدابير المهمة التي يمكن اتخاذها كفالةُ كتابة جميع المقاطع الجديدة في القرارات بالخط الداكن وذِكر المراجع بوضوح. ويشكل استخدام بوابة ''QuickPlace'' خطوة إلى الأمام، وسيكون من المفيد لو أمكن نشر جميع القرارات في البوابة حالما تصير متاحة. ومن التدابير المجدية أيضا اتباع نهج موحد لحفظ الوثائق في البوابة (ربما بحسب رقم بند جدول الأعمال). ويمكن أيضا استخدام تلك الأداة لنشر وثائق اللجنة الأخرى والتوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٣١ - ومضت قائلة إن ترشيد أعمال اللجنة أمر مهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال القضاء على التداخل بين القرارات، لا سيما في مجموعة الاقتصاد الكلي؛ وتخفيض عدد القرارات محل النظر كل عام؛ ودراسة التداخل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن كثب بهدف القضاء عليه. وسيستفيد جدول أعمال اللجنة أيضا من إعادة التنظيم، في ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، التي تدعو إلى تحقيق التكامل بين الركائز الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تسند التنمية المستدامة. واختتمت بيانها

معربةً عن ترحيب كندا بإجراء مناقشة متابعة بشأن أساليب العمل في وقت لاحق من الدورة، الأمر الذي ربما يفضي إلى اتخاذ قرار بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

٣٢ - السيدة مِسمِر مختار (سويسرا): قالت إن وفد بلادها يؤيّد بدوره إجراء مزيد من المناقشات بشأن أساليب العمل في وقت لاحق من الدورة. والنقاط الأربع التي تستحق النظر هي النظر في القرارات مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات، والقضاء على التداخل بين أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية، وتوحيد الإجراءات المتعلقة باقتراح القرارات، وبدء المناقشات بشأن مشاريع القرارات في وقت مبكر من الدورة بقدر الإمكان.

٣٣ - السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي): قال إنه يرحب بورقة الأفكار التي أعدها المكتب السابق، لكنه يرى أن العديد من التعديلات العملية المقترحة يمكن أن تُنفّذ دون مزيد من المناقشات الرسمية. وعلاوة على ذلك، فمن المهم فصل الوثائق الرسمية العامة عن الوثائق ذات الطابع التقني التي تتعلق بأسلوب عمل اللجنة.

٣٤ - ومضى قائلا إنه من المهم أن يتاح لجميع الوفود ما يكفي من الوقت لدراسة وتحليل التغييرات التي ستدخل على الوثائق الرسمية، بدلا من مجرد تصويبها شفويا بحضور الوفود. وخلال الدورة الحالية، اعتمدت اللجنة برنامجا معدلا، وتَقرّر النظر في البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال المتعلق بالنظام المالي الدولي والتنمية جنبا إلى جنب مع البند ١٨ المتعلق بمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢. ويقدِّر أعضاء اللجنة الذين شاركوا في مناقشات بندي جدول الأعمال مدى تعقيد كل منها، وفي حين أنه قد يكون هناك بعض التداخل، فالمناقشات كانت لها أهميتها. وفي المستقبل، ينبغي إتاحة الفرصة للوفود لمناقشة التغييرات المقترح إدخالها على جدول الأعمال.

٣٥ - الرئيس: قال إن جميع المقترحات التي قُدّمت ستُجمّع في شكل موجز لاستخدامه في المناقشات اللاحقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٣٠.